العرب
الثلاثاء 2021/08/31
السنة 44 العدد 12165

قيادات من النهضة تعترف بفشل الحركة في تسيير الشأن التونسي

نورالدين البحيري: النهضة أخطأت في إدارة البلاد

لم يقتصر الإجماع على فشل حركة النهضة في إدارة شؤون تونس، على الأطراف السياسية المعارضة لها، بل أقرّت قيادات الحركة وقواعدها بأخطائها الفادحة التي ارتكبتها في السلطة، منذ ثورة يناير 2011، ما خلق نوعا من العزلة لها، عمقتها قرارات الرئيس قيس سعيّد في الفترة الأخيرة.

خالد هدوي

تونس – اعترفت قيادات بارزة في حركة النهضة، بفشل الحزب في إدارة شؤون البلاد التونسية على امتداد عشر سنوات في السلطة، حيث ارتكبت الحركة الإسلامية جملة من الأخطاء نفّرت التونسيين في المشهد السياسي، وعمّقت هوة الاختلاف بين الشعب والمنظومة التي كانت تقودها.

وأقر النائب المجمد عن الحركة نورالدين البحري، بأن "حركة النهضة أخطأت في إدارة شؤون البلاد بعد ثورة يناير 2011".

وأضاف في تدوينة له على تويتر، أنه "يتفهم موقف كل من يرى أن حجم مسؤولية الحركة عما حصل طوال عشرة أعوام لا يقاس بحجم حضورها في الحكومة، حتى وإن كانت داعمة للضرورة لحكومات لا سلطان لها عليها بل يقاس بحجم ثقة التونسيين فيها وبحجم أملهم في أن تقود البلاد لتحقيق أهداف ثورتهم على أنقاض نظام تابع ومستبد وفاسد".

واعتبرت أوساط سياسية، أن الأفكار الأيديولوجية التي تحملها النهضة عمقت الفجوة بينها وبين الشعب التونسي، حيث سعت إلى تثبيت موقعها في الحكم وأهملت مشاغل التونسيين وانتظاراتهم.

شيراز الشابي

النهضة لم تقدم برنامجا اقتصاديا وأرادت البقاء في الحكم

منذر ثابت

الحركة لم تغادر منطق الجماعة وبقيت دولة داخل الدولة

وأفادت شيراز الشابي النائب المستقل بالبرلمان، بأن "المشروع الأيديولوجي للنهضة لا يتلاءم وتركيبة الشعب التونسي، ورغم بقائها في الحكم طيلة عشر سنوات، إلا أنها لم تقدم برنامجا اقتصاديا يمكن أن يحل الأزمات".

أخطاء لا تغتفر

وأضافت في تصريح لـ"العرب"، "الحركة كان همها البقاء في الحكم، ومن أسباب تفكك حركة نداء تونس هي حركة النهضة، وحتى بعد انتخابات 2019، لم تنجح في اختياراتها ولم تشكّل حكومة كفاءات وطنية".

وتابعت الشابي (قيادية مستقيلة من قلب تونس) "التحالف بين النهضة وقلب تونس لم يكن مبنيا على أسس سياسية"، قائلة "الفشل جماعي، لأنه كانت هناك ديمقراطية، لكن الكثير لم يمارسوا حقهم الانتخابي".

واستطردت "ثقافة العمل ضُربت في تونس، والنهضة أعطت وعودا غير حقيقية، وهدفها بالأساس كان التمكن من السلطة باعتماد الولاءات".

وسبق أن أكد وزير الصحة السابق والقيادي في النهضة عبداللطيف المكي أن "أخطاء الحركة تراكمت في السنوات الأخيرة وأدت إلى ابتعادها عن المطالب الشعبية للفئة المتوسطة".

وقال في تصريح لإذاعة محلية، "إن مسألة إدارة الوفاق مع نداء تونس والرئيس الراحل الباجي قايد السبسي كانت من الأخطاء الكبيرة للنهضة، لأنها أدارت الوفاق دون أجندة اقتصادية وتنموية واجتماعية ودون حوكمة لمقاومة الفساد"، مضيفا أن "الحركة كان عليها أن توقف الوفاق وتعيد الأمان للتونسيين".

كما اعتبر أن "خطأ رئيس الحركة راشد الغنوشي كان في الذهاب لرئاسة البرلمان إضافة إلى إسقاط حكومة إلياس الفخفاخ بتلك الطريقة".

ويرى مراقبون أن الحركة حكمت البلاد بالفكر الجماعي الذي تقوم عليه، ولم تطوّر من نفسها من أجل فهم المجتمع واحترام مدنية الدولة، بل ظلت محافظة على توجهاتها الأيديولوجية.

وأفاد المحلل السياسي منذر ثابت بأن "النهضة بعد عشرية كاملة كانت كارثية، مسألة التقييم أو النقد السياسي من حيث المقبولية تبقى محدودة وغير كافية"، مضيفا "الحركة لا تزال تتحدث عن ثورة الرابع عشر من يناير 2011، ولم تحدد طبيعة الأخطاء والأسباب والدوافع".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "النهضة تقول نصف الحقيقة في علاقة بالمحور التركي القطري وعلاقاتها الخارجية، وهي لم تنجح في تحقيق مصالحة وطنية تخرج البلاد من حالة الانقسام والضغينة".

وتابع ثابت "لم تنجح الحركة في إدارة شؤون الدولة باعتبار قلة الخبرة، وأزمتها أنها لم تغادر منطق الجماعة وبقيت دولة داخل الدولة، ولم تكن صادقة في تعاطيها مع الأطراف السياسية، فضلا عن المخاتلة وممارسة الابتزاز في علاقة بالمصالحة".

وقال المتحدث الرسمي باسم الحركة فتحي العيادي إن "أهم الأخطاء التي وقعت فيها الحركة هي أخطاء في التقدير السياسي ولكنها ليست بالأخطاء الكارثية".

وأضاف في تصريح صحافي "لم ننحرف عن المسار الديمقراطي وعن أهداف الثورة، هناك أخطاء تتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي حيث لم نوله الأهمية اللازمة ولم نجتهد في البحث عن حلول حقيقية لهذه القضايا الاجتماعية والاقتصادية، وبقي تركيزنا على القضايا السياسية وكيف نجمع النخبة السياسية على خيارات وطنية ولكن لم ننتبه إلى المسألة الاقتصادية والاجتماعية بالشكل الكافي".

وشهدت الحركة، موجات متلاحقة من الغضب الداخلي، من قبل الكثير من قياداتها، وخصوصا من مجلس شبابها الذي يحمّلها مسؤولية عدم الإنصات إلى الناس، وارتكاب الأخطاء المتتالية التي أوصلتها إلى الوضع الراهن، خصوصا بعدما أضاعت العديد من الفرص التي كان يمكن أن توظفها لصالحها تحت وطأة معارك الهيمنة والإقصاء داخلها.

وقال القيادي بالحركة عماد الحمامي، إن "رئيس الحركة راشد الغنوشي لا يزال يواصل سياساته الخاطئة ولم يتفاعل إيجابيا مع ما حصل يوم الخامس والعشرين من يوليو"، مشيرا إلى أن "قرار حل المكتب التنفيذي للحركة اتخذ تفاعلا مع دعوات عموم النهضويين لتغيير المكتب التنفيذي الحالي، ونتيجة للانتقادات التي وجّهت لرئيس الحركة وهو لا يزال يواصل سياساته الخاطئة ولم يتفاعل إيجابيا مع ما حصل".

وأوضح الحمامي في تصريح لإذاعة محلية أن "الغنوشي أصبح يتعمد سياسة الانفراد بالحكم والتسيير الشخصي لهياكل الحركة".

البرلمان الليبي يؤجل استجواب الحكومة إلى الأسبوع المقبل

طرابلس – أعلن البرلمان الليبي تأجيل استجواب الحكومة برئاسة عبدالحميد الدبيبة خلال جلسة كانت مقررة الاثنين، وذلك بعد طلب رسمي منها.

وقال المتحدث باسم المجلس عبدالله بليحق في بيان صحافي إنه تم "تأجيل استجواب الحكومة بناء على الطلب الرسمي من الحكومة لاستيضاح نقاط الاستجواب الواردة في مذكرة أعضاء مجلس النواب بالخصوص، لتقوم الحكومة بتجهيز الردود والتوضيحات حول ذلك". ولم يوضح المتحدث الموعد القادم لاستجواب حكومة الدبيبة.

واكتفى أعضاء البرلمان بمناقشة مشروع قانون انتخاب مجلس النواب القادم في الرابع والعشرين من ديسمبر 2021.

وطالبت الحكومة الليبية الأحد رئاسة مجلس النواب بـ"ضرورة تحديد موضوع مساءلة الحكومة" في الجلسة المقررة الاثنين، وذلك "لإعداد الردود اللازمة له".

والأسبوع الماضي، تقدم مجلس النواب الليبي بـ"طلب استدعاء للحكومة ورئيسها للمثول أمام المجلس للمساءلة حول الإنفاق الحكومي".

وتوترت العلاقة بين الدبيبة والبرلمان، عقب انتقادات وجهها إلى نواب البرلمان ورئيسه عقيلة صالح، بسبب رفضهم منحه الميزانية.

وهدّد صالح الحكومة بسحب الثقة من رئيسها في حال عدم حضورها جلسة المساءلة، واعتبار ذلك احتقارا وتقليلا من شأن المؤسسة التشريعية، متهما الحكومة بأنها مركزية، و"أنها فشلت في توحيد المؤسسات وتمثيل كل الأقاليم"، بحسب تصريحات تلفزيونية.

وسبق أن تقدم نحو ثلاثين نائبا برلمانيا بطلب استجواب وسحب الثقة من الحكومة، بدعوى تسجيل مخالفات إدارية ومالية بحقها.

ونفى رئيس الحكومة الليبية عبدالحميد الدبيبة هذه الاتهامات، مؤكدا أن حكومته لم تقر ميزانيتها العامة حتى يتم محاسبتها.

واعتبر الدبيبة في كلمة له بثها التلفزيون الرسمي الجمعة الماضي، أن حكومته تعرضت بشكل "ممنهج" للعرقلة من مختلف الأطراف وعلى رأسها البرلمان.

وقال "خلال أربعة أشهر تمت عرقلة الحكومة بشكل ممنهج ومقصود، كما تمت عرقلة اعتماد الميزانية من قبل البرلمان دون أسباب واضحة".

ومنذ منتصف أبريل الماضي، يواصل البرلمان الليبي تعليق جلسته المخصصة لاعتماد مشروع الميزانية العامة، بعد خلاف وانقسام حاد بين النواب حول المشروع المقدم من الحكومة الجديدة برئاسة الدبيبة.

وحدد مشروع موازنة حكومة الدبيبة بنحو مئة مليار دينار ليبي (21.6 مليار دولار)، قبل تغييره ليبلغ 111 مليار دينار (24.55 مليار دولار).

هل تحسم دوائر الأرياف نتائج الانتخابات التشريعية في المغرب؟

الرباط – تصاعدت حدة الحملات الدعائية في المغرب تحضيرا للانتخابات التشريعية (البرلمانية) والجماعية والجهوية المزمع إجراؤها في الثامن من سبتمبر القادم، وسط تساؤلات المراقبين بشأن إمكانية حسم دوائر الأرياف في نتائجها.

وتشتد المنافسة على تصدر نتائج الانتخابات المقبلة بين حزبي "العدالة والتنمية" و"التجمع الوطني للأحرار" بقيادة وزير الفلاحة عزيز أخنوش، بينما يبرز في المشهد السياسي، كقوة انتخابية معارضة، كل من حزب "الأصالة والمعاصرة" وحزب "الاستقلال".

وتثير دوائر القرى والأرياف في المغرب طمع السياسيين في الحملات الانتخابية، باعتبارها كنزا من الأصوات الانتخابية.

ويرى محللون أن الأعيان (أشخاص لهم نفوذ في مناطقهم) في القرى والأرياف هم الورقة الرابحة لحسم أي معركة انتخابية.

وتتبادل الأحزاب الاتهامات، باللجوء إلى الأعيان للهيمنة على الخارطة السياسية للقرى والأرياف، بما يسمح بخلق التوازنات في المشهد الانتخابي، ويعتبر الأعيان من الفاعلين المؤثرين في الأوساط القروية والريفية.

وترى بعض الأحزاب أن القرى والأرياف كنز لا ينضب بيدها مفاتيح ترجيح الكفة لفائدة حزب على حساب آخر.

ويوجد ستّة وأربعون في المئة من الناخبين المغاربة في القرى والأرياف، يشكلون هدفا يجذب إليه أطماع الأحزاب، بهدف كسب أصوات الملايين من الناخبين.

وتشكل الفئة العمرية لما فوق ستّين عاما النسبة الأكبر من الناخبين حيث تمثل 23 في المئة.

بينما تمثل الفئة العمرية ما بين ثمانية عشر وأربعة وعشرين عاما، ثمانية في المئة من الناخبين.

ومنذ أول انتخابات محلية عرفها المغرب في التاسع والعشرين من مايو عام 1960، ظهر الدور الحاسم للأعيان في ترجيح كفة الفائز في دوائر القرى.

وفازت "جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية" التي أسسها أحمد رضا كديرة صديق ومستشار الملك الراحل الحسن الثاني في الحادي والعشرين من مارس 1963، بأغلبية مقاعد الجماعات المحلية (المحافظات) في انتخابات الثامن والعشرين من يوليو 1963.

ويرى مراقبون أن الجبهة استفادت من الأعيان، وحسمت المعركة الانتخابية في القرى والأرياف، وفازت على الأحزاب التاريخية (حزب الاستقلال الذي كان يرأسه آنذاك الزعيم علال الفاسي)، رغم أنها حديثة النشأة في حينه، وشاركت في الانتخابات بعد أربعة أشهر من تأسيسها.

وفي عام 2015 حاز حزب "الأصالة والمعاصرة" الذي تأسس في أغسطس 2008، على جل مقاعده في المناطق القروية والريفية، بينما نال حزب "العدالة والتنمية" الصدارة في المناطق الحضرية.

ورجحت دوائر القرى والأرياف كفة الفائز، ليتصدر حزب "الأصالة والمعاصرة" نتائج انتخابات مجالس المحافظات في انتخابات 2015.

ويتنافس في هذه الانتخابات نحو اثنين وثلاثين حزبا، وذلك بحسب اللائحة التي أعلنت عليها السلطات المغربية.

وبحسب التعديلات التي تم إدخالها هذا العام على القانون التنظيمي، فإن المجلس، وهو الغرفة الأولى للبرلمان المغربي، يتكون من 395 عضوا، يتم انتخابهم بنمط اللائحة.

ويتوزع الناخبون على نوعين، الأول الذي يهم 305 مقاعد، ويتم انتخاب المرشحين على مستوى الدوائر المحلية، وهي مساحات جغرافية صغيرة.

وفي المقابل، يتم تخصيص تسعين مقعدا للوائح انتخابية يتم التنافس بشأنها على مستوى جهات المملكة الإثني عشر.

> **يوجد ستة وأربعون في المئة من الناخبين المغاربة في القرى والأرياف يشكلون هدفا يجذب إليه أطماع الأحزاب**

وسبق أن كانت هذه المقاعد يتم التسابق عليها على المستوى الوطني بلائحة وطنية واحدة لكل حزب، إلا أن المستجدات القانونية الأخيرة، وما حملت من تعديلات على هذا القانون التنظيمي، قسمت هذه المقاعد على جهات المملكة.

وبحسب ما ينص عليه الدستور المغربي، فإن الانتخابات التشريعية لا تُجدد فقط مجلس النواب، بل على ضوء نتائجها يتم تشكيل الحكومة المقبلة.

ويعيّن العاهل المغربي الملك محمد السادس، رئيس الحكومة الجديد من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها.

ويُكلف العاهل المغربي رئيس الحكومة المُعين بإعداد لائحة تضم مقترحات بشأن الأسماء التي يرى فيها القدرة على شغل المناصب الوزارية.

وللمرة الأولى في تاريخ المغرب، يقود "العدالة والتنمية" (إسلامي) الحكومة لولايتين، إثر فوزه في انتخابات 2011 و2016، وهو يستعد لخوض الانتخابات المقبلة في سبتمبر 2021.

وأجريت آخر انتخابات تشريعية عام 2016، وحل فيها "العدالة والتنمية" بالمركز الأول (125 مقعدا من أصل 395)، فيما حل "الأصالة والمعاصرة" ثانيا (102 مقاعد)، و"الاستقلال" (معارض) ثالثا (ستة وأربعون مقعدا)، ليحل "التجمع الوطني للأحرار" رابعا (سبعة وثلاثون مقعدا).

الصراع يشتدّ